ورقة
يناير
2010

التيارات الإسلامية

من عنصر تهديد للديمقراطية إلى داعم لها

أي شروط وأي تحديات

سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي- الورقة (1)

د. عمرو الشوبكي

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات ومدير وحدة الدراسات العربية الأوروبية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- باحث معروف شارك في العديد من المؤتمرات الدولية وله مؤلفات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، والعلاقات العربية الأوروبية.
- يعد د. عمرو من كتاب المقالات المميزين في مصر والوطن العربي وله مقال أسبوعي في جريدة المصري اليوم.

ملخص الورقة:

تعاملت معظم النظم العربية مع الحركات الإسلامية باعتبارها مصدر تهديد لوجودها، وأيضا مصدر تهديد للديمقراطية غير الموجودة أصلا في العالم العربي، ومن المهم الآن أن ينظر بصورة مختلفة إلى هذا المفهوم، ويعاد التساؤل هل نجحت أم أخفقت تلك الرؤية، وهل يمكن إجراء دمج آمن للإسلاميين في العملية السياسية، دون تهديد للاستقرار وللعملية الديمقراطية ووفق أي شروط وأي تحديات. وفي هذا الإطار تطرح في هذه الورقة مجموعة من القضايا والإشكاليات:

أولها تتعلق بخريطة "مختصرة" للحركات الإسلامية، والثانية تناقش طبيعة التحديات المطروحة على الساحة السياسة العربية وخاصة ما يتعلق "بالخبرة المصرية"، أما القضية الثالثة فتتعلق بنظرة مستقبلية على أوضاع العالم العربي في حال تبني خيار دمج الإسلاميين.

قائمة المحتويات:

أولا . التيارات الإسلامية السلمية وتحديات الدمج في العملية السياسية 4
ثانيا. مشكلات الإسلاميين..... 6
ثالثا . التيارات السياسية وعملية الإصلاح 7
رابعا . التيارات السياسية والإصلاح: تجربة الإخوان المسلمين 7
خامسا . أي صراع بين الإسلاميين والسلطة..... 9
سادسا . التيارات الإسلامية تنوع الخبرات واختلاف السياقات 10
ملاحظات أولية 15

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي نتاج لورش العمل التي ينظمها ويشارك فيها فريق العمل بالمنتدى، كما أن هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

تعاملت معظم النظم العربية مع الحركات الإسلامية باعتبارها مصدر تهديد لوجودها، و أيضا مصدر تهديد للديمقراطية غير موجودة أصلا في العالم العربي، ودعمت هذا الخطاب بصور مختلفة دول الاتحاد الأوربي التي اعتبرت التيارات الإسلامية خطرا على النظم العربية الحليفة، وبالتالي أو بالنتيجة خطر على مصالحها، وعلى الاستقرار في المنطقة.

وظل هذا الفهم مصاحبا لمسار برشلونة منذ انطلاقه عام 1995 وحتى الآن، ومن المهم وبعد الاقتراب من الاحتفال بمرور 15 عاما على برشلونة، يجب أن ينظر بصورة مختلفة إلى هذا المفهوم، ويعاد التساؤل هل نجحت تلك الرؤية أم أخفقت ؟ وهل يمكن إجراء دمج آمن للإسلاميين في العملية السياسية، دون تهديد للاستقرار وللعملية الديمقراطية ووفق أي شروط وأي تحديات؟ وهل يمكن لأوربا من خلال "**برشلونة الجدية أو الثانية**" أن تتعامل مع هذا الملف بطريقة جديدة ؟ وكيف يمكن أن تساعد العالم العربي والحركات الإسلامية السلمية بالتحول نحو الديمقراطية بصرف النظر عن درجة الاختلاف مع تيارات بعينها ؟

سنطرح في هذه الورقة الأولية مجموعة من القضايا والإشكاليات:

- أولها تتعلق بخريطة "مختصرة" للحركات الإسلامية.
- والثانية سنناقش طبيعة التحديات المطروحة على الساحة السياسة العربية وخاصة ما يتعلق "بالخبرة المصرية".
- أما القضية الثالثة فتتعلق بنظرة مستقبلية على أوضاع العالم العربي في حال تبني خيار دمج الإسلاميين.

أولا : التيارات الإسلامية السلمية وتحديات الاندماج في العملية السياسية

من المهم التمييز بين جماعات العنف الديني الجهادية مثل تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر واللذان شكلا نواة تنظيم القاعدة، أو الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر وجماعات السلفية الجهادية في المغرب العربي، وبين التيارات الإسلامية السلمية المحافظة (وربما الرجعية) كجماعة الإخوان المسلمين أو الليبرالية كتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا أو المغرب.

ولذا يبقي المقصود من مسألة الدمج هو التيارات الإسلامية السلمية بصرف النظر عن توجهاتها السياسية وأبرزها في الحالة العربية جماعة الإخوان المسلمين.

ومن المعروف أنها تأسست عام 1928 على يد الإمام حسن البنا وظلت أهم جماعة سياسية ودينية في العالم العربي، ولديها في مصر 88 نائبا في البرلمان.

مثل النقاش حول حركات الإسلام السياسي أحد أبرز محاور الجدل حول قضايا الإصلاح في العالم العربي، خاصة بعد أن ربط الخطاب المتحفظ على بدء الإصلاحات السياسية، بين عملية التطور الديمقراطي، وبين فرص وصول التيار الإسلامي السلمي إلى السلطة وانقضاضه على عملية التحول الديمقراطي الوليدة.

والحقيقة أن هذا الموقف جاء في إطار أجنده متكاملة لتعطيل عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي، بدأت بالحديث عن رفض التدخلات الخارجية في شؤوننا الداخلية، وضرورة التمسك بخصوصيتنا الحضارية والسياسية، وانتهت بأن لوحت " **بخطر الديمقراطية** " لأنها ستؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم.

وهكذا فإن خطاب " تعطيل الديمقراطية " امتلك مستويين للتعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي، الأول خاطب به قوى الداخل مستثيرا فيها مشاعر الغيرة الوطنية ضد تدخلات الخارج، والثاني خاطب به قوى الخارج متجاهلا هذه المشاعر الوطنية بالحديث عن خطر التيار الإسلامي على الاستقرار في المنطقة.

والسؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح فيما يتعلق بعلاقة حركات الإسلام السياسي بعملية الإصلاح الديمقراطي يتمثل في معرفة هل هذا التيار يمتلك عيوبا هيكلية تحول دون انفتاحه الديمقراطي ؟ وأن الإشكاليات التي تمنع اندماجه في عملية التطور الديمقراطي هي إشكاليات " جينية " ترجع إلى بنية خطابه، وإلى طبيعة النص العقائدي الذي ينطلق منه ويمثل نوعا من التداخل مع الإسلام ؟ أم أن المشكلة ترجع أساسا إلى طبيعة السياق السياسي المحيط بهذه الظاهرة والقادر في حال إذا كان سياقا ديمقراطيا أن يعيد تشكيل هذا الخطاب الإسلامي وفق قواعد العمل الديمقراطي ؟.

والحقيقة أن تاريخ كل الأفكار والحركات السياسية لم يكن مجرد نص أيديولوجي منزوع عن سياقه الاجتماعي بل كان نصا مندمجا في السياق، فمن الصعب أن نفصل الشيوعية الأوربية التي راجت في الستينيات والسبعينيات

عن السياق الليبرالي الذي عاشته أوربا الغربية، وأدى إلى أن تكون تجارب الغالبية الساحقة من أحزابها مختلفة عن نظيرتها في بلدان أوربا الشرقية التي عاشت في ظل الشمولية ونظام الحزب الواحد، كما من الصعب أن نفصل خطاب التيارات الإسلامية على امتداد العالم العربي عن طبيعة النظم السياسية القائمة والواقع الاجتماعي المحيط بها.

ثانيا: مشكلات الإسلاميين

سيظل هناك جانب كبير من المسؤولية ملقى على عاتق الإسلاميين حتى يمكن دمجهم في عملية التطور الديمقراطي، لا يتعلق كما يري البعض بالتفتيش في نواياهم إذا كانوا مؤمنين حقا بالديمقراطية أما لا ، فهذا التخوف يمكن سحبه على كل القوى السياسية في العالم العربي من اليسار إلى اليمين، إنما يجب أن يتركز على مسألة الممارسة المدنية للتيار الإسلامي وفي التمسك بالقواعد القانونية والدستورية، كإطار حاكم للعمل السياسي، وليس أية تفسيرات دينية خاصة تضع أي تيار سياسي في حيز "متفوق" على التيارات الأخرى لأنه مثلا "**تيار إسلامي**".

وسنجد أن كثيرا من قيادات وأعضاء التيارات الإسلامية السلمية يتصور أن من يختلف معه بدرجة أو بأخرى يختلف مع الدين، وأنه ينظر بدرجة كبيرة من الريبة والتعالي إلى التيارات السياسية التي تنتقده باعتبارها تنتقد حراس العقيدة الأوفياء.

والحقيقة أن أزمة التفوق والاستعلاء على التيارات الأخرى نتيجة لنظرة التيار الإسلامي لنفسه باعتباره "حارسا لقيم الإسلام " جعلته في كثير من الأحيان لا يعي أن هذه القيم مسألة تدخل في صميم الاختيار الشخصي للأفراد، وأن الانتقال إلى " الاختيار العام " لا يجب أن يتمتع بأي حصانة خاصة أو استثنائية، إنما هو يخضع لدوافع دنيوية محضة يتوقف نجاحه فيها على قدرته على التنمية الاقتصادية والسياسية.

ثالثا : التيارات السياسية وعملية الإصلاح

نجح خطاب الإصلاح السياسي والديمقراطي لأول مرة أن يستقطب كل القوى السياسية المعارضة في مصر بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، بل وحتى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، لم يخرج من هذا السياق، ومعهم أيضا تجمعات فئوية ومهنية كالقضاة وأساتذة الجامعات وأطباء والطلاب.

ولم يخرج الإخوان عن موجه الإصلاح ونظموا مجموعة من المظاهرات التي طالبت بضرورة الإصلاح السياسي وإلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وانضم بعضهم أو قلة منهم كأفراد إلى حركة كفاية، والمؤكد أن خطاب "**الإصلاح هو الحل**" مثل لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر حالة توافقية بين اليمين واليسار . أو معظمهم . وبين أعضاء حركة كفاية النى لم يكن سهلا على بعضهم أن يقبل بوضع مسألة الإصلاح السياسي على سلم أولوياته قبل مواجهة "**الإمبريالية الأمريكية والصهيونية**"، وبات هناك إحساس عميق بين النخب السياسية المختلفة بأنه ليس هناك أية إمكانية لمواجهة التحديات الخارجية إلا إذا تم بناء نظام سياسي داخلي ديمقراطي وكفء يمتلك القدرة على التمييز بين التحالف مع الخارج وبين الاستسلام له.

رابعا : التيارات السياسية والإصلاح: تجربة الإخوان المسلمين

من المؤكد أن رحلة تنظيم الإخوان المسلمين هي أيضا رحلة مع النظم السياسية المصرية، فالإخوان نشأوا كتنظيم في ظل الملكية والحقبة شبة الليبرالية، واصطدموا بالسلطة الناصرية وتعايشوا مع نظام السادات وطوال عقدين من حكم مبارك، إلى أن وصلت المواجهات في "**ربيع الإصلاح**" في مصر 1994 إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقة بين الجانبين، وبلغت نسبة المعتقلين في صفوف الجماعة حوالي 1000 معتقل وهو أعلى رقم منذ وصول الرئيس مبارك إلى الحكم عام 1981.

وبقيت هذه الحركة المحظورة معظم الوقت، مستمرة كأحد أبرز محاور الجدل السياسي والفكري، وعبر فترات مختلفة في التاريخ المصري . مصر الملكية ومصر الجمهورية بطبعاتها الثلاثة . كما أنها أيضا ظلت محورا لهذا "**الحوار الثقافي**" في مصر حول قضايا الهوية والانتماء الحضاري، وعلاقة الدين بالسياسة.

ونجح الإخوان في الاستمرار بصيغة تحمل في بعض الأحيان توجه الموقف وعكسه، وتضم أعضاء انضموا للجماعة باعتبارها بالأساس جماعة سياسية تستند إلى مرجعية إسلامية، جنبا إلى جنب مع أعضاء انضموا لها باعتبارها جماعة دينية تهتم بالسياسة كما تهتم بالدعوة والتربية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

والحقيقة أن الجماعة لم تضم فقط أعضاء مختلفين، إنما أيضا خبرات مختلفة وثرية، فهؤلاء " **إخوان السياسة** " امتلكوا خبرة العمل السياسي منذ انتخابات عام 1984 حين تحالفوا مع الوفد، وانتخابات 1987 حين قادوا التحالف الإسلامي وانتخابات 1995 و 2000 كمستقلين، وهم أيضا الذين خاضوا الانتخابات في أكثر من نقابة مهنية وحققوا نجاحات مختلفة، وتعايش هؤلاء مع تيار آخر دعوي معظمة من الكبار الذين تربوا على الثقافة الدعوية للجماعة التي لم تعرف في تاريخها طوال الفترة شبة الليبرالية قبل ثورة يوليو أي نجاح لأي عضو لها في أي انتخابات تشريعية، خاصة أنها قدمت مرشحين في اثنتين منها ولم ينجح منهم أحد.

هذا الجيل ظل حريصا على التمسك بالعموميات وتقسيمات مبسطة للعالم بين الخير والشر وثقافة دعوية، قائمة على دعوة الناس للالتزام بتعاليم الإسلام ومبادئه، وحين يلتزم معظمهم بهذه المبادئ لا يحتاجون إلى ثورة أو إلى حزب سياسي لكي يغيروا به الواقع السياسي، إنما يتغير المجتمع تحت تأثير الدعوة، وبالتالي تتغير السلطة تلقائيا.

وقد ظلت هذه الفكرة مهيمنة داخل الجماعة وضمت أنصارا لها من كل الأجيال، حتى لو كان معظم الجيل المؤسس تربى على هذه الثقافة الدعوية، إلا أن هذا لم يمنع وجود شباب داخل الجماعة لم يمتلك إلا هذه الثقافة، ولم تأته الفرصة لامتلاك خبرات أخرى .

ويبدو أن الفرصة قد لاحت في الأفق حين انتقل مثل النار في الهشيم خطاب الإصلاح ليشمل القوى السياسية وغير السياسية والأحزاب الرسمية وحركة كفاية الاحتجاجية.

لا يمكن أن تستمر الحكومة في استبعاد الإخوان من مسيرة الإصلاح وحان الوقت لكي لا يستثني الإخوان أنفسهم من تلك المسيرة .

ومن المؤكد أن مسألة دمج تيارات الإسلام السياسي السلمي في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي ليست بالخيار السهل، ولكنه لا بديل عنه لإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، تساعد في فرز نخبة مدنية جديدة قادرة

على منافسة الإسلاميين في الانتخابات التشريعية وفي النقابات لا تحتاج فيها إلى مساعدة الأجهزة الإدارية والأمنية لإنجاح عناصر لا تتمتع بشرعية شعبية وسياسية حقيقية في الشارع المصري.

وذلك لأن هذا التيار – وعلى عكس ما هو شائع عنه – يعبر عن بنية تنظيمية وسياسية حديثة، فالتصويت له يتم على أساس برنامجه السياسي وتوجهاته الفكرية، وليس أساسا لاعتبارات عصبية أو مالية، كما أنه نجح في أن يكون له وجود مؤثر في أكثر من نقابة مهنية عبر آلية ديمقراطية وانتخابات حرة، كما أنه أبدى انفتاحا أكبر تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ولو بالمعنى النسبي مع الأنشطة الفنية والأدبية، مقارنة بتجمعات دينية أخرى من الشيوخ الرسميين الذين يشكلون جزءً من مؤسسات الدولة.

إن عملية تحديث وعصرنه تيار الإسلام السياسي السلمي تعني في الحقيقة محاولة دفع القوى السياسية الكبرى في مصر والعالم العربي في اتجاه تبني قواعد و مفاهيم الديمقراطية، وهو لابد أن يتم بمساعدة داخلية وخارجية.

و سيصبح الرهان على السياق الاجتماعي والسياسي الديمقراطي كعامل حاسم في التأثير على إعادة فهم النص المقدس هو المدخل الأكثر قدرة على فهم تطور الظاهرة الإسلامية, والأهمية التاريخية لعملية دمج الإسلاميين داخل عملية التطور الديمقراطي.

خامسا : أي صراع بين الإسلاميين والسلطة؟

لم تعد المعركة بين حركات الإسلام السياسي السلمي والدولة، ترجع إلى أنهم تيار ظلامي يواجه الدولة المدنية الحديثة كما يتصور البعض، إنما لكونهم تيارا سياسيا عجزت معظم النخب العربية الرسمية على منافستهم في أي ساحة ديمقراطية أو انتخابية.

والحقيقة أن كثيرا من التصريحات الظلامية والمنافية لقيم العمل والابتكار والإبداع التي ينص عليها الإسلام تخرج من على منابر المساجد أو من شاشات التليفزيون الرسمي، ولكنها ظلت مقبولة أو جرى التغاضي عنها لأنها ظلت خارج حيز الخطر وهو الحيز السياسي، وساهمت في تعايش ثقافة التبلد والتواكل جنبا إلى جنب مع ثقافة المسلسلات والفوازير الشهيرة في مصر.

وعلية فإن معركة الإسلام السياسي السلمي مع النظم العربية هي ليست معركة بين الظلاميين والعلمانيين، إنما هي في كثير من الأحيان بين السياسيين والبيروقراطيين، وبين الديناميكية والجمود، وأصبحت عملية دمج

حركات الإسلام السياسي السلمي في عملية التطور الديمقراطي، تستدعي تجديدا شاملا في بنية الدولة والحكم، حتى تمتلك القدرة على مواجهة الإسلاميين في الانتخابات التشريعية دون الحاجة إلى تدخلات الأمن والإدارة.

والحقيقة، أن دمج حركات الإسلام السياسي في عملية التطور الديمقراطي في مصر عن طريق قبول شرعية حزب الوسط ([1]) على طريق دمج الفصيل الأساسي متمثلا في الإخوان المسلمين.

هذا الأمر يستدعي بالضرورة دمج مفاهيم الديمقراطية داخل مؤسسات الدولة والحزب الحاكم، بما يعني البدء بإحداث تجديد شامل داخل النخبة الحاكمة وضخ دماء جديدة قادرة على المنافسة السياسية.

وعلية فإن هذا "**التحول الإصلاحي** " سيؤدي إلى التعامل مع الظاهرة الإسلامية الموجودة قبل الإصلاحات وفي ظل الشمولية أو الديمقراطية المنتظرة، في ساحة جديدة تتسم بالوضوح وعدم المواربة، وقادرة على أن تدفعهم نحو التحول لكي يصبحوا بصورة كاملة تيارا سياسيا مدنيا، لا يضفي أي قدسية على خطابة السياسي، ويعتبر نقده هو نقد لبرنامج دنيوي وليس دينيا.

سادسا : التيارات الإسلامية تنوع الخبرات واختلاف السياقات

من الصعب فهم خريطة الحركات الإسلامية في العالم العربي بعيدا عن السياق السياسي والاجتماعي الذي تعيش في ظله، ويمكن وضعها في إطار أربع نماذج أو سياقات رئيسية هي كالتالي:

1. **سياق الممارسة السياسية والاجتماعية في ظل دور مركزي للدولة**

هنا يمكن في الحقيقة وضع مقارنة بين مصر والمغرب، مع الأخذ في الاعتبار أن الهامش الديمقراطي في المغرب أكثر اتساعا من نظيره المصري، كما أن الأحزاب السياسية الإسلامية الرئيسية مصرح لها بالعمل الشرعي والقانوني، في مقابل وضعها غير القانوني وبكل أطيافها داخل مصر.

ولعل ما يقرب بينهما هو وجود مؤسسات للدولة قديمة وراسخة، كما أن هناك تجربة سياسية ربما تكون هي الأقدم في المنطقة العربية، خاصة أن الجماعة الإسلامية الأكبر في العالم العربي وهي الإخوان المسلمون نشأت في مصر منذ أكثر من 80 عاما وهو الأمر الذي فرض نمطا من التساؤلات خاصا بها، يتعلق أولا بعلاقة

[1] . حزب سياسي قريب من أفكار حزب العدالة والتنمية في تركيا ولازالت السلطات ترفض حصوله على ترخيص قانوني منذ عام 1995.

الجماعة الدعوية بالتنظيم السياسي، وهل يمكن أن تثق التيارات العلمانية بجماعة دينية تمارس السياسة كالإخوان المسلمين؟ وهل أنها ستكون قادرة على احترام الديمقراطية والدستور ومدنية الدولة؟ أم لابد من الفصل الكامل بين الجماعة الدعوية والحزب السياسي حتى يمكن أن نتحدث عن تيار قادر على قبول المبادئ الديمقراطية؟

والمؤكد أن هذا الفصل بين الدعوى والسياسي قد تحقق في المغرب على يد حزب العدالة والتنمية (رغم انتماء جزء كبير من أعضائه إلى جماعة التوحيد والإصلاح)، ولم يحدث في مصر.

وعليه يصبح هناك تساؤل مهم ، هل التيارات الإسلامية في كلا البلدين تطرح مشروعا ثقافيا ودينيا وسياسيا بديلا للمشروع الغربي وفي مواجهة معه؟ أم أنها تقترب من تقبل قيم الديمقراطية الغربية، وتؤمن بعالمية مبادئ حقوق الإنسان، وتختلف مع الغرب والقوى الكبرى لكونها "تخون" تلك المبادئ، وليس لكون هذه القيم غربية غير نابعة من خصوصيتنا الحضارية والثقافية، كما حسم حزب العدالة والتنمية في تركيا هذه المسألة؟.

2. سياق الممارسة السياسية والاجتماعية في ظل غياب أو ضعف الدولة

هنا في الحقيقة يظهر في الأفق ثلاث خبرات عربية هي تجارب فلسطين والعراق ولبنان، رغم ما بينها من تباينات كبيرة، إلا أنها شهدت في الفترة الأخيرة انتخابات ديمقراطية حرة ولو بالمعني النسبي، وهناك مساحة للحركة السياسية للتيارات الإسلامية غير متحققة في أقطار عربية أخري، ولكنها موجودة في ظل سياق سياسي يعاني من ضعف مؤسسات الدولة، ففي العراق هدمت مؤسسات الدولة وحل الجيش عقب الاحتلال الأمريكي، وتداخلت الأجهزة الأمنية مع الميليشيات الطائفية، وصار من الصعب الحديث عن جهاز دولة بالمعني الإداري والقانوني والأمني محايد ومهني كما هو موجود في بلدان العالم الديمقراطي. أما في لبنان فظل ضعف الدولة اللبنانية أمرا مسلما به أمام هيمنة الانقسامات الطائفية والمذهبية التي صارت قوة الحزب/التجمع الطائفي أقوى من هيبة الدولة ومؤسساتها. أما فلسطين فلا توجد دولة من الأساس، ولازال الشعب الفلسطيني يرزح تحت وطأة الاحتلال، في حين أن السلطة الوطنية فشلت في أي مرحلة من أن تبني مؤسساتها بشكل مهني ومستقل عن الفصائل المختلفة.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن مسألة تداول السلطة الواردة في حال حدوث تحول ديمقراطي كامل في كل من مصر والمغرب، ليست بالضرورة واردة في الحالة اللبنانية، فالمؤكد أن "الديمقراطية التوافقية" تظل ملمحا رئيسيا للخبرة اللبنانية، أو بمعنى آخر فإن إدارة الصراع السياسي على أسس الانتصار الديمقراطي الكامل لطرف أو لتجمع سياسي، على حساب طرف أو تيار آخر ليست هي التي حكمت التوافق اللبناني في الفترة الأخيرة، وأن حكومة الوحدة الوطنية التوافقية بين كل الأطياف السياسية والمذهبية ظلت حاضرة بصورة كبيرة في الخبرة اللبنانية، بحيث من الصعب تصور تداول كامل للسلطة قائم على أن هناك طرفا يحكم منفردا وآخر يعارض، كما هو الحال في البلدان الديمقراطية التي تمتلك مؤسسات راسخة ومستقلة للدولة لا تتأثر بلون الحكومة السياسي.

ويبدو أن "**حكومات الوحدة الوطنية**" التي ربما لا تكون نتاجا لعلاقة أغلبية أو أقلية انتخابية في كل من لبنان وفلسطين هي مؤشر على أن فكرة تداول السلطة بالمعنى الذي يمكن أن تتواجد في خبرات أخرى تتمتع بوجود مؤسسات قوية للدولة من الصعب التسليم بها بصورة كاملة في خبرات عربية أخرى.

وبصرف النظر عما إذا كانت الساحة اللبنانية أو الفلسطينية قادرة على "دمقرطة" هذا النمط من الصراعات أم ساحات أخرى؟ فإن السؤال المطروح يأتي في إطار كيفية تعاطي الإسلاميين مع تيارات سياسية متناقضة في التوجه الداخلي وفي رؤيتهم للعالم الخارجي.

ومن هنا يصبح دور الاتحاد الأوربي في الحوار النقدي مع هذه التيارات والفصائل السياسية أمرا مهما لمساعدتها على التطور والانفتاح، وفي نفس الوقت إلزام إسرائيل بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

لازال موقف التيار الإسلامي في فلسطين (حماس والجهاد) غير واضح من قضية الدولتين، وهل ستقبل التيارات الإسلامية بوجود دولة إسرائيل بجوار الدولة الفلسطينية المتعثرة ولادتها في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية؟ والحقيقة أن هذا التساؤل لا يجب أن تكون الإجابة علية بأن سياسة الاحتلال الإسرائيلي لا تدل على أي نية للاعتراف بهذه الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالتالي لا يوجد مبرر لإعطاء إسرائيل اعتراف مجاني بوجودها، لأن هذا الفهم مبرر من الناحية السياسية، ولكنه غير مبرر من الناحية الفكرية والعقائدية خاصة أن

تراث حركات التحرر الوطني العربي قام على قبول الدولتين كحل دون أن تتخلى عن نضالها السلمي والديمقراطي من أجل تغيير طبيعة الدولة الصهيونية العنصرية في إسرائيل، حتى يتم تحويلها إلى دولة ديمقراطية يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون جنبا إلى جنب.

وأدى خطاب "**الصراع الديني**" الذي تبنته الحركات الإسلامية في فلسطين إلى جعل ما يعرف بقوى الاعتدال العربي جسر الحوار الوحيد مع الغرب وأمريكا، ولم تبذل هذه الحركات الجهد الكافي من أجل تقديم خطاب سياسي جديد قادر على التفاعل النقدي مع النظام العالمي، بحيث يصبح " **التشدد الحماسي** " جزءً من لغة يفهما العالم حتى لو اختلف معها.

ويصبح من الصعب أن نجد مساهمات حقيقية لحركة حماس في فلسطين في مسائل تتعلق بالتفاعل مع القيم المدنية الحديثة، ولم تحاول "**اكتشاف**" أدبيات سياسية ونضالية جديدة تعتمد على المقاومة السلمية، والعمل على بناء حيز إنساني في التعامل مع أبناء الديانات والثقافات الأخرى، وبصورة تفتح الباب أمام ميلاد خطاب إسلامي إنساني يسعى إلى استقطاب حلفاء جدد على أسس غير دينية ولا تقوم على تقسيم العالم بين المسلمين وغير مسلمين، إنما على أساس العدالة والمساواة والحرية، وهنا سيكون خطاب المقاومة السلمي الديمقراطي أكبر مصدر قلق أمام الدولة العبرية القائمة على التمييز بين مواطنيها اليهود والعرب.

وقد صعبت هذه الخلفية العقائدية من قدرة حماس على التفاعل مع العالم الخارجي، ومع كثير من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني العالمي المناهضة للسياسات الأمريكية، وبدت في عزلة دولية عن دوائر صنع القرار الأمريكي، والقوى المناهضة لهذه الدوائر على السواء، مما سهل من عملية حصارها وربما نجاح إسرائيل في إيجاد غطاء دولي لحربها العدوانية على غزة، حين ربطتها بالحرب الأمريكية على الإرهاب.

ورغم أن الإجابة المؤكدة بأن واقع الاحتلال في غزة، والسياسات العدوانية الإسرائيلية لم تعط فرصة للتيارات الإسلامية لمراجعة جوانب من خطابها، وهو أمر مفهوم من الناحية السياسية، ولكنه لا يمنع من وجود جوانب تقصير لدى قادة حماس في الانفتاح على العالم عمقتها العزلة التي فرضتها عليها الإدارة الأمريكية السابقة والاتحاد الأوربي.

3. سياق غياب الممارسة السياسية والاجتماعية في ظل دور مركزي للدولة

تبدو هنا الخبرتان التونسية والسورية معبرتين بصورة كبيرة عن هذا السياق، حيث يمكن القول بأن المجال العام مغلق لأي نشاط سياسي يقوم به أي تيار سياسي وخاصة التيار الإسلامي، بل أن عقوبة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين في سوريا لازالت هي الإعدام.

في ظل هذا السياق خرج إعلان دمشق في سوريا الذي يمثل منعطفا تاريخيا في علاقة القوى العلمانية بالإسلامية، وفي تأسيس حوار أو تنسيق لم تعرفه الساحة السورية من قبل، كذلك ظهرت حركة 18 أكتوبر للحقوق والحريات في تونس وأعلن عنها في ديسمبر 2005، أي بعد حوالي شهرين من نظيرتها السورية.

ولعل المسار الذي بدأه الإخوان المسلمون في سوريا حين أعلنوا في مايو 2001 ما أسموه "**مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي**" أعلنوا فيه تمسكهم بالحوار و"**آليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله**" و"**نبذ العنف**" والعمل على "**حماية حقوق الإنسان والمواطن الفرد**".

ويلاحظ هنا تحول واضح في آليات التفكير السياسي بالنسبة للحركة الإسلامية السورية الأبرز التي كان لها دور في أحداث العنف في الثمانينات من القرن الماضي في تاريخ سوريا، خاصة فيما يتعلق بقبولها مبدأ الديمقراطية.

والسؤال الذي يطرح في هذا الإطار هل هناك مشكلات أو تحديات خاصة يثيرها نمط من التحالفات السياسة ليس لدية قدرة (أو لم ينجح في انتزاع تلك القدرة) على ممارسة عمل سياسي في الشارع وترجمة حواراته الجبهوية على أرض الواقع السياسي المعاش، بكل ما يمكن أن تؤديه هذه الممارسة في خلق خبرة أخرى قد تدفع الأطراف الموقعة على إعلان دمشق وحركة 18 أكتوبر، إلى مراجعة مواقفها من بعض القضايا أو إدخال قوى وإخراج أخرى من دائرة هذه التحالفات؟

صحيح أنه في كلتا الحالتين، فإن المشاركة في هذه التحالفات يعد تطورا كبيرا في مسار هذه القوى السياسة، إلا إنه سيظل السؤال المطروح هو : هل موقفها من قضايا الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو موقف نظري فقط لم يختبر على أرض الواقع ؟ وهل هذا الموقف يعد أكثر أم أقل تقدما من تجارب بلدان أخرى خاصة التي جاءت في السياق الأول، وتعرف هامشا من الممارسة السياسية والاجتماعية؟

المؤكد أن موقف حزب العدالة والتنمية في المغرب من القضايا الديمقراطية المطروحة يبدو أكثر تقدما وانفتاحا من سائر القوى الإسلامية في كل من سوريا وتونس، وهو ربما يعني أن وجود الحزب بشكل شرعي وقدرته على

الممارسة السياسية والاجتماعية ساعدته ليصبح أكثر انفتاحا من نظرائه في هذا السياق، ومع ذلك يبدو أن خطاب الإخوان في مصر أقل انفتاحا وأكثر محافظة ولو بالمعني النسبي من الإخوان في سوريا، ومن حزب النهضة في تونس رغم تمتعها بمساحة من الحركة أتاحت لها وجود 88 نائبا في البرلمان المصري.

والمفارقة أن خطاب الإخوان المسلمين في مصر (وبدرجة أكبر في الأردن) يتخذ مواقف أكثر تشددا من الغرب والولايات المتحدة من "إخوانهم" السوريين، وهنا هل يصبح سياق التبعية لأمريكا في مصر والأردن عاملا وراء هذا التشدد في حين أن سياق "**الممانعة الكاذبة**" لأمريكا في سوريا، دافع وراء هذا الانفتاح النسبي على الغرب وأمريكا.

4. السياق الانقلابي

والمقصود هنا الدول التي وصل الإسلاميون إلى حكمها بوسائل انقلابية وبغير الوسائل الديمقراطية، كما جرى في السودان أو في أفغانستان طالبان، وهنا تبدو هذه الخبرة "درسا" مهما لكل القوى السياسية يجب عدم تكراره، ويثير سؤالا بحثيا وسياسيا ظل محل جدل بين النخب العربية. هل إخفاق الإسلاميين في الحكم وإدارة شئون الدولة يرجع لكونهم إسلاميين أم لأنهم وصلوا إلى الحكم بطرق انقلابية وغير ديمقراطية؟.

ملاحظات أولية

أولا : إجمالا يمكن القول بأنه كلما ازداد الانفتاح السياسي والهامش الديمقراطي في أي مجتمع عربي، ينفتح التيار الإسلامي على القوى الأخرى ويبدي اهتماما أكبر بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون أن يعني ذلك عدم وجود تفاوت في مواقف هذه التيارات تبعا للسياق الاجتماعي والسياسي الذي تتحرك بداخله، وأن حوار الاتحاد الأوربي (فقط الحوار) مع هذه القوى يعد عاملا مهما نحو تطورها الديمقراطي والسياسي.

ثانيا : من المهم التأكيد على أن خبرة الدولة الوطنية الحديثة تفاعلت بدرجة أو بأخرى مع المفاهيم العلمانية، وأن جانبا من القوى العلمانية يشعر أنه جزء من خبرتها ولو في مرحلة من المراحل (التيار الناصري في مصر مثلا)، على عكس التيار الإسلامي في معظم الأقطار العربية، فهم قادمون من خارج تراث الدولة الوطنية الحديثة من مصر إلى الجزائر، ومن سوريا إلى المغرب مرورا بتونس وغيرها.

والمؤكد أن التيار الإسلامي ظل خارج تراث هذه الدولة الحديثة outsider، بل كانوا نقيضا لها في بعض الفترات، ترتاب فيهم أجهزة الدولة ولا تعرف عنهم إلا صورة نمطية سلبية صنعتها مبالغات الأجهزة الأمنية وأخطاء التيارات الإسلامية. وبالتالي فإن عملية " **التطبيع** " هذه بين النظم العربية والتيار الإسلامي لن تكون بالمسألة السهلة، لكن لا بديل عنها لنجاح مشروع "**الدمج الآمن**"، لأن تراث الإسلاميين وخاصة جماعة الإخوان المسلمين صنع خارج النظام والدولة والحركة الوطنية ، بل متصارعة معهم في كثير من الأحيان.

إن تاريخ الحركة الوطنية المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات كان الإخوان خارجه، وتاريخ عصر التحرر الوطني والقومي في الخمسينيات والستينيات كان الإخوان متصارعين معه، وحان الوقت لكي يصبح مشروع المستقبل هم جزء منه.

والمؤكد أن هذه مشكلة عميقة وممتدة في كل الساحة العربية، فحماس هي الأخرى خارج تراث حركة التحرر الوطني الفلسطيني متمثله بمنظمة التحرير ولا بد أن تجد صيغة للاندماج فيها بالمعني الفكري قبل السياسي، خاصة بعد المجازر الإسرائيلية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، وبعيدا أيضا عن السجالات الدائرة بين فتح وحماس.

ثالثا : اتسم التيار الإسلامي في كثير من تجاربه بتبني خطاب سياسي شديد العمومية، ولذا فإن أهمية الحوار مع الاتحاد الأوربي هو أنه سيساعد على نقل المناقشات من العام الفضفاض إلى الجزئي المحدد، فحين يتحدث الإخوان المسلمون عن المشروع الحضاري الإسلامي، وشعار الإسلام هو الحل، فهم يظلون بعيدين عن طرح رؤى تعالج المشكلات التفصيلية في إدارة العلاقة مع أمريكا والغرب، والموقف من اتفاقات كامب دافيد، وهموم المسيحيين وهواجسهم، وقلق العلمانيين وتخوفهم وغيرها، كل هذا لا يمكن التعامل معه بخطاب العموميات، وبالإحالة إلى الإسلام هو الحل، وغيره من الشعارات.

رابعا: هل عناصر التيار الإسلامي لديها حصانة خاصة لكونها "**إسلامية**" أم أن جانبا كبيرا منها تحول إلى سياسيين محترفين (بالمعني الإيجابي للكلمة)، مثلهم مثل سائر القوى السياسية والحزبية الأخرى، وهل ستتغير تركيبة الجماعات الإسلامية التي لازالت تربط بين الدعوي والسياسي حين تتحول إلى حزب سياسي مدني يفتح أبوابه للمواطنين مسلمين ومسيحيين ملتزمين دينيا وغير ملتزمين؟

والمؤكد أن "الكادر الإخواني" لازال ينشط في المجال العام ليس فقط من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي، إنما أيضا ابتغاء رضى الله، ولا يذهب للاقتراع في الانتخابات من أجل اختيار تياره السياسي، إنما أيضا وربما من أجل عدم كتمان الشهادة، وأن تكون كل خطوة يخطوها من أجل دعم مرشح الإخوان هي خطوة تقربه إلى الله بحسنه، وهي كلها قيم قابلة للتحول في حال تحولت الجماعة إلى حزب مدني، وهو التحول الوارد، وإن لم تتوافق علية بعد النخبة المدنية في كثير من الأقطار العربية.

خامسا: من المؤكد أن النظم السياسية الديمقراطية تتسم بقدرتها على تحويل المفاهيم والرؤى الأيديولوجية الشاملة إلى رؤى جزئية تتسم بالنسبية والتحول، وهو أمر يختلف مع طبيعة الأيديولوجية التي تتبناها كثير من التيارات الإسلامية، وتستند على مفهوم العقيدة الإسلامية الشاملة والكلية، في الوقت الذي انتقل العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، من عصر الأيديولوجيات الكبرى والشاملة إلى عصر الأيديولوجيات الجزئية والناعمة.

فالعقائد السياسية الكبرى استندت على أفكار سعت إلى بناء الإنسان وتكوين الفرد الثوري أو الاشتراكي وهندسة المجتمع والأفراد داخل قوالب جامدة سابقة الصنع، انهارت جميعها وانهار معها هذا النمط من التفكير قبل أن تنهار خيارات هذه الأيديولوجيات نفسها.

ومن المؤكد أن جانبا مهما من أدبيات الإخوان المسلمين الفكرية ينتمي إلى هذا النوع من الأيديولوجية الشاملة والكلية، والتي اعتبروا لفترات طويلة أنهم مختلفون عن الأيديولوجيات الأخرى لأنهم يستندون إلى الدين والعقيدة الإسلامية المقدسة، ولكن في الواقع السياسي يتحول هذا الاستناد إلى فكر وممارسات سياسية، وليس إلى نصوص مقدسة، لأن الإيمان "**بالإسلام الشامل**"، لا يصلح لبناء نظم سياسية حديثة وديمقراطية، إنما ربما إلى أفراد "**طيبين**".

وهنا يصبح التساؤل إلى أي حد وعت التيارات الإسلامية العصر الجديد وأنهم يتحركون في عصر رسخ من قيم الديمقراطية ومبادئها، وهو الأمر الذي لم يكن مطروحا بنفس الدرجة في عصر التحرر الوطني والقومي في الستينيات، وصار أمامهم فرصة تاريخية في أن ينفتحوا على ما يعرف "**بالأيديولوجيات الناعمة**" التي تعنى بمرونة تفاصيل الواقع المعاش وفق رؤية نسبية، وتفرض فهما واقعيا للبيئة الدولية ولتوازنات القوى العالمية، دون أن تتخلى عن حساسيتها الفكرية ومرجعيتها السياسية.

سادسا : يمكن إجمالا اعتبار التيارات الإسلامية عامة والإخوان المسلمين خاصة جماعة معارضة وليست جماعة حكم على امتداد الساحة العربية، بكل ما يمثله ذلك من تحديات ومعان، فعنصر الإخوان الذي رباه الإمام حسن البنا أحيانا على الزهد، وعلى المبادئ والقيم الدينية من الوارد أن يبقي في ظلال هذه المبادئ، طالما بقي في المعارضة، تؤثر فيه وتساهم في صياغة جانب كبير من مواقفه وسلوكياته، ولكنها في كل الأحوال لن تؤثر كثيرا في حال إذا وصل الإخوان للسلطة بما تمثله من "**غواية** " وبريق وسطوة، بحيث لا يمكن أن يكون للعامل الديني أو الأخلاقي الدور الوحيد أو الأساسي في الحفاظ على نزاهة الحكام، إنما في وجود نظام ومؤسسات ديمقراطية قادرة على القيام برقابة قانونية ودستورية على عمل السلطة السياسية القائمة.

من المؤكد إنه لا توجد أسباب هيكلية أو " **جينية** " تحول دون إيمان التيارات الإسلامية بالديمقراطية، وبالاندماج النقدي في المنظومة العالمية بل وتقديم مساهمة عربية ذات بعد إنساني قادرة على التأثير في العالم.